

فصل في احكام العارية واي يتشدد اليها في الاصح ما خورة
من عارا اذا ذهب وعقيقتها الشرعية باحده الانتفاع من
اصل التبرع بما جعل الانتفاع به مع بقا عينه ليزده علم
المتبرع وشرط العير صحة تبرعه وكونه مالكا للنفعة
ما يغيره فمت لا يصح تبرعه كصبي ومجنون لا تصح اعارة
ومن لا يملك المنفعة كاستعير لا تصح اعارته الا باذن العير وذكر
المصنف ضابط العار قوله **وكل ما امكن الانتفاع به منفعة مباحة**
مع بقا عينه جازت اعارته فخرج بمباحة الله وهو فلا يصح اعارة
رتك او ببقا عينه اعارة الشهوة للوقود فلا يصح وقوله **اذ**
كانت منافعة اثار فخرج بالمنافع التي هي اعيان اعارة نشاة لبنها
وشجرة لثمرتها ونحو ذلك فانه لا يصح فلو قال لشخص خذ هذه
النشاة فقد ايجتك ردها ونسلها فالأباحة صحيحة والنشاة
عارية و**تجوز العارية** مطلقا من غير تقييد بوقت وموقتا
بوقت كما عرتك هذه الثوب شهر في بعض النسخ وتجوز العارية
مطلقة وعتيدة بجهة والعتير الرجوع في كل منهما ويجوز العارية
اذ تلفت لا باستعمال ما دون فيه مضمونة على المستعير
بقيتها يوم تلفها لا بقيتها يوم قبضها ولا ياتى القيمة فان
تلفت باستعمال ما دون فيه كاعارة ثوب للبسة فأفسحا

واصحق بالا

واصحق بالاستعمال فلا ضمان **فصل في الغصب** وهو لغة
اخذ الشيء ظلما مجاهرة وشرعا الاستيلاء على حق الغير عدوانا وجره
في الاستيلاء للعرف ودخل في حق ما يصح غصبه بما ليس بمالك
ميتة وخرج بعدوان الاستيلاء بعقد **ومن غصب مالا لاحد**
لزومه ردّه لمالكه ولو عزم على رده اضعاف قيمته ولزمه ايضا
ارش نقصه ان نقص مكن غصب ثوبا فلبسه او نقص بغير
لبس ولزمه ايضا **اجرة مثله** اموال ونقص المقتصوب بحق
سعره فلا يضمنه الغاصب على الصحيح وفي بعض النسخ ومن
غصب مال امري اجبر برده الى اخره **فان مكن المقتصوب ضمنه**
الغاصب **بمثله ان كان له** اي المقتصوب **مثل** والاصح ان
للتالي ما حصره كيل ووزن وجاز السام فيه كنجاس وقطن لاغالبه
ومعون وذكر المصنف ضمان المتقوم في قوله **او ضمنه بقرته**
ان لم يكن له مثل فان كان متقوما واختلفت قيمته **اكثر**
ما كانت من يوم الغصب الى يوم التلف والعبارة في
القيمة بالنقد الغالب فان غلب نقد ان وتساوى قال
الوفعي عين القاضي واحدا منهما **كتاب في احكام ارض**
الشفعة وهي سلوة الغاز بمض المقتضاها ومعناها لغة
الضم وشرعا حق تملك فمري يتبث للشريك القديم على شريك

وركا انما ثلاثة اخذ وما خور منه
وما خور وصيته